

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الإطار المتكامل المعزز

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

نُظِم في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- استُهل إفطار العمل الوزاري لأقل البلدان نمواً ببيانات أدلى بها معالي السيد ليخ باتا مهاتو، وزير التجارة والتمويل في نيبال؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والسيد شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدارت المناقشات السيدة دوروتي تيمبو، المديرية التنفيذية لأمانة الإطار المتكامل المعزز. وكان المتحدثون الرئيسيون هم معالي السيد باتيندي آرثر كافونديو، وزير الصناعة والتجارة والحرف في بوركينافاسو؛ ومعالي السيد كيبا توراي، وزير التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمل في غامبيا؛ ومعالي السيدة سبيتي قاسم، وزيرة العمل والمتحدثة باسم حكومة جزر القمر. وقدم الملاحظات الختامية السيد تافيري تيسفاتشيو، مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد.

٢- وجمع الحدث وزراء من حكومات أقل البلدان نمواً، والوكالات الشريكة في الإطار المتكامل المعزز، وممثلي مركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومدير الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز. وكان الهدف من الاجتماع هو تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتسريع تحقيق

نتائج إدماج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الصلة بالإطار المتكامل المعزّز. وجرى بحث المسائل الرئيسية التالية: إسهام الإطار المتكامل المعزّز في برامج التجارة والتنمية وسبل تعزيز إنجاز النتائج؛ أفضل السبل لدعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل بناء إطار متنسق لإصلاح التجارة والاستثمار والإصلاح الهيكلي بهدف التغلب على القيود المتصلة بالعرض وتحقيق أقصى استفادة من الفرص السوقية؛ كيفية تعزيز الدعم المقدم من الوكالات الشريكة في الإطار المتكامل المعزّز إلى أقل البلدان نمواً لكي تلي احتياجاتها المتصلة بالتجارة.

٣- وكان البرنامج أداة صالحة لدمج التجارة في الخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وتعبيراً ملموساً عن تقديم المعونة من أجل التجارة. وعلى هذا الأساس، كان الإطار المتكامل المعزّز قاعدة انطلاق لأقل البلدان نمواً للبدء في المشاركة في جملة أنشطة، منها تنويع الصادرات وبناء قدرات إنتاجية لإيجاد فرص عمل والحد من الفقر. وكانت الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري ومصفوفة العمل وسيلتين فعالتين للإمساك بزمام عملية الإطار المتكامل المعزّز وترتيب الأولويات بالنسبة إلى قضايا التجارة والاستثمار التي ستدرج في الخطط الإنمائية الوطنية. وكان هناك أيضاً فهم مشترك بأن تنشيط العلاقة بين التجارة والاستثمار في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في المستقبل من الممكن أن يساعد في التغلب على القيود المتصلة بالعرض، رهناً بمراعاة الدروس المستفادة.

٤- وقد حقق برنامج الإطار المتكامل المعزّز نتائج ملموسة في هذا المجال من خلال إعداد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وتحديثها (٣٠)، ومن خلال مشاريع المستوى الأول (٣٠) الرامية إلى دعم الترتيبات الوطنية المتعلقة بالتنفيذ. وأكد المشاركون أهمية تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع المستوى الثاني والموافقة عليها (كان ٢٦ مشروعاً من هذه المشاريع قيد النظر).

٥- وفيما يتعلق بدور الوكالات في البرنامج، أُشير إلى الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة من أجل بناء القدرات وتنفيذ المراحل المختلفة لعمليات الإطار المتكامل المعزّز، لا سيما في إعداد المقترحات المتعلقة بمشاريع المستوى الثاني.

٦- وفي ضوء تقييم منتصف المدة المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٢ للبرنامج، أعربت أقل البلدان نمواً المشاركة عن التزامها الكامل بتيسير استكمال هذه العملية بنجاح.

٧- وتوافقت الآراء بشكل عام بشأن الحاجة إلى مزيد من الوقت لكي يسخر البرنامج كامل إمكاناته لدعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل الاستفادة من التجارة الدولية واغتنام فرص الوصول إلى الأسواق.